محمد مشحن الحردان سيرته الاجتماعية ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٨

م. م نايف قاسم أحمد عودة

وزارة التربية – مديرية تربية الأنبار

البريد الإلكتروني Email : mq44217@gmail.com_

الكلمات المفتاحية: الحردان، دور، سيرته، سياسي، محمد.

كيفية اقتباس البحث

عودة ، نـايف قاسم أحمد، محمد مشحن الحردان سيرته الاجتماعية ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٨، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Muhammad Mashhan al-Hardan: His Social Life and Political Role until 1958

M.M. Nayef Qassem Ahmeed odeh

Ministry of Education – Anbar Education Directorate

Keywords : Al-Hirdan, role, biography, politician, Muhammad.

How To Cite This Article

odeh, Nayef Qassem Ahmeed , Muhammad Mashhan al-Hardan: His Social Life and Political Role until 1958Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Mohammed Mashhan Al-Hardan is considered one of the most prominent figures and tribal leaders in the Dulaim region during the monarchy (1921-1958). He was able to combine social influence with the ability to exert political influence, which made him an active and influential figure in Iraqi state institutions, especially as he was a member of the Iraqi Parliament and headed the Ministries of Economy and Agriculture. He also represented a model case of a tribal leader who succeeded in moving from tribal influence and leadership based on traditional legitimacy to institutional political influence within the centers of the monarchy. He also contributed to consolidating stability in the Dulaim region, in addition to playing a clear role in parliamentary and ministerial life, making him an important figure for studying his political and social influence in monarchical Iraq, as well as revealing the nature of the interactive relationship and connection between the tribe and the state during that period.

Muhammad Mashhan Al-Hardan witnessed an important transitional phase in Iraqi political history, in which the emerging state institutions intersected with the traditional social structure, making his study essential for understanding that phase. However, Muhammad Mashhan Al-Hardan's role declined after the July 14, 1958 revolution as

a result of the changes that occurred in the political system, as subsequent regimes weakened the tribal leaderships, which prompted him to move away from the political scene and then emigrate.

الملخص

يعد محمد مشحن الحردان واحداً من أبرز الشخصيات والزعامات العشائرية في لواء الدليم في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، إذ تمكن من الجمع بين النفوذ الاجتماعي والقدرة على التأثير السياسي، الأمر الذي جعلهُ من الشخصيات ذات الحضور الفاعل والمؤثر في مؤسسات الدول العراقية، لاسيما كونه نائب في مجلس النواب العراقي وتولى قيادة وزارتي الاقتصاد والزراعة، كما أنه مثل حالة نموذجية لزعيم عشائري نجح في الانتقال من نفوذ وزعامة عشائرية قائمة على الشرعية التقليدية إلى تأثير سياسي مؤسسي داخل مراكز الدولة الملكية، كما كان له إسهامات في ترسيخ الاستقرار في لواء الدليم، فضلاً عن أنه لعب دوراً واضحاً في الحياة البرلمانية والوزارية، جعله شخصية مهمة لدراسة تأثيره السياسي والاجتماعي غي العراق الملكي، كذلك الكشف عن طبيعة العلاقة التفاعلية والارتباط بين القبيلة والدولة خلال تلك المرحلة.

أن محمد مشحن الحردان كان شاهداً على مرحلة انتقالية مهمة في التاريخ السياسي العراقي، إذ تداخلت فيها مؤسسات الدولة الناشئة مع البنية الاجتماعية التقليدية، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم تلك المرحلة، ألا أن دور محمد مشحن الحردان تراجع بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة للتغيرات التي حصلت في النظام السياسي، إذ أضعفت الأنظمة اللاحقة الزعامات القبلية، مما دفعه إلى الابتعاد عن المشهد السياسي ومن ثم الهجرة.

المقدمة

أن دراسة الشخصيات السياسية في تاريخ العراق المعاصر، ولاسيما تلك التي برزت في العهد الملكي حظيت باهتمام الباحثين، لما له من أهمية في توثيق احداث تلك الحقبة، وتشخيص أدق لوقائع تلك المرحلة وتطوراتها المختلفة، فقد شهد العراق خلال العهد الملكي بروز العديد من الشخصيات المعروفة والتي لعبت دوراً محورياً في الحياة السياسية، لاسيما في المحافظات الغربية أذ كان النفوذ القبلي فيها جزءاً من بنية السلطة المحلية، وقد برز من تلك الشخصيات الشيخ محمد مشحن الحردان، أحد أبرز الشخصيات في لواء الدليم، وقد جمع بين الزعامة العشائرية والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية في العراق، وعلى الرغم من تأثيره الواضح والبارز في صناعة القرار البرلماني والسياسي وعلاقاته المباشرة بزعامات الحكم في بغداد، ألا أن الدراسات الأكاديمية لم تتناول سيرت حياته ودوره السياسي بشكل واضح وكاف، مما جعل هذا البحث مساهمة جديدة في دراسة وتبيان العلاقة بين القبيلة والنظام الحاكم في العراق الحديث.

أعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من المصادر الرئيسة في كتابة البحث ومنها الوثائق المنشورة، ولاسيما مضابط مجلس النواب في العهد الملكي، فضلاً عن مجموعة من الكتب التي لا تقل أهمية عن الوثائق في سرد الأحداث مثل كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) للمؤلف عبدالرزاق الحسني، وكذلك أستخدم الباحث الرسائل والاطاريح، والبحوث والدوريات، والموسوعات في كتابة البحث.

قُسم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور رئيسية وخاتمة، تناول المحور الأول سيرة محمد مشحن الحردان الاجتماعية والسياسية، أما المحور الثاني فقد ركز على موقف محمد مشحن الحردان من أهم التطورات السياسية داخل العراق وخارجه وعن أهم منجزاته عندما تولى وزارة الاقتصاد والزراعة، في حين تضمن المحور الثالث موقفهُ من التطورات الاقتصادية والاجتماعية وأهم مشاركاته في مجلس النواب، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وأخيراً قائمة المصادر التي أعتمد عليها الباحث في كتابة البحث.

المحور الأول

محمد مشحن الحردان سيرتهُ الاجتماعية والسياسية.

محمد بيك بن الشيخ مشحن الحردان العبد الحميد العيثة الذيابي من رؤساء عشائر الدليم،[١] ولد عام ١٩٢١ في مدينة الرمادي ودرس وتخرج من كلية الحقوق بجامعة بغداد، وقد أعتقل خلال الحرب العالمية الثانية بسبب نشاطه السياسي، مارس المحاماة عندما أطلق سراحه[٢].

ويعود نسبهُ إلى عشيرة البوعيثة نسبة إلى جده الخامس عيثة وعشيرة البوعيثة الدليمية لا علاقة لها بعشيرة البوعيثة الساكنة جنوب الدورة ببغداد والمحاذية لعرب الجبور، وهو تشابه في الأسماء فقط، فهم أيضاً ينتسبون إلى جد أسمه عيثة ويتصلون بالنسب الهاشمي، إما عشيرة البوعيثة الدليمية فيتصلون بقبيلة زبيد اليمنية التي ينتسب إليها العديد من العشائر العربية في العراق، وتنتمي عشيرة البوعيثة إلى عشيرة أكبر وهي عشيرة البوذياب الساكنة في مدينة الرمادي، في الجانب الثاني من نهر الفرات[٣].

إما والده الشيخ مشحن الحردان شيخ مشايخ الدليم ورئيس عشيرة البوذياب وكانت سلطته على الجزيرة في الرمادي ويعد شيخ الجزيرة[٤] وقد وصفه خالد الدرة في مجلة الوادي في ١٥ آذار آذار ١٩٤٧ قائلاً عنه: "من رؤساء الدليم، تدلك نظراته على أنه شبيه بالأسد الهرم، وتدلك أساريره على حكمة الشيوخ كريم النفس لا يبيت على ضيم، عسى أن ينحاز في عهده هذا إلى جانب المطالب المتمسكة بحقوق الوطن الهضيمة، فهو أهل لهذه الثقة من أبناء وطنه، لغيرته

على المصلحة وشيمته العربية المشهورة واعتزازه بقوميته العربية"[٥] ولأسباب تتعلق بالثقل العشائري للشيخ مشحن الحردان فقد شغل عضوية مجلس النواب العراقي للدورات الثانية أيار ١٩٢٨، والثالثة تشرين الثاني ١٩٣٠، والخامسة آب ١٩٣٥، والسادسة شباط ١٩٣٧، والسابعة حزيران ١٩٤٨، والحادية عشرة، والثانية عشرة حزيران ١٩٥٤[٦]، ووصفت مس بيل[٧] الشيخ مشحن الحردان بقولها عنه: "الشيخ الذي يلي علي سليمان أهمية في المنطقة ذاتها الشيخ مشحن الحردان الذي يحتل في نفسي منزلة أكبر من تلك التي يحتلها الشيخ علي السليمان ألا أنه أصغر سناً من الأخير" وأضافت قائلة: "بدأت رحلة مجددة الساعة السابعة صباحاً وكنت بصحبة الشيخ علي سليمان والشيخ مشحن الحردان والشيخ فرحان الصايح الذي كان ضيفاً على الشيخ علي السليمان وكان دليلنا الشيخ محمد العبدالله ... وفي اليوم التالي ذهبت إلى مضارب الشيخ مشحن الحردان وتناولنا الغداء وسط حفل عشائري ضخم تجمع في خيمة الديوان" وقد توفي الشيخ مشحن الحردان في أيلول ١٩٦٣[٨].

أما جده الشيخ حردان العبد الحميد فقد أُسر من قبل السلطات البريطانية وابعدوه خارج العراق لأنه كان معادياً لهم، وشاركت عشيرة البوعيثة إلى جانب العشائر الاخرى في مقاومة البريطانيين وتمكنت من قتل عدد من جنودهم والاستيلاء على بعض الأسلحة والذخائر[٩].

وكان محمد مشحن الحردان قد حل محل والده فوقع عليه الاختيار نائباً عن لواء الدليم فأنتخب في حزيران ١٩٥٠، وجدد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣، وأيلول ١٩٥٤، ونيسان ١٩٥٨، كما شغل منصب وزير الاقتصاد بوزارة عبدالوهاب مرجان[١٠] في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧، ثم وزيراً للزراعة بوزارة نوري السعيد[١١] الرابعة عشرة خلال المدة ٣ آذار ١٩٥٨-١٩ أيار ١٩٥٨[١٢]، وعلى الرغم من أننا لم نجد له شيئاً في تشكيلات الاحزاب السياسية، ألا أنه من خلال تعيينه وزيراً في وزارة عبدالوهاب مرجان نائب حزب الاتحاد الدستوري الذي كان برئاسة نوري السعيد وكذلك وزارة نوري السعيد ودفاعه عن حزب الاتحاد الدستوري في جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٠ يشير إلى العلاقة بذلك الحزب، فضلاً عن علاقته الحميمة بنوري السعيد وعبر عن ذلك بقوله: "أنا في الحقيقة ريفي من الدرجة الأولى قد ولدت في الصحراء وما زلت أتذكر الأيام التي قضيتها قبل التحاقي بالمدرسة وكان الفضل في ذلك الالتحاق بالدرجة الأولى إلى المغفور له الملك فيصل الأول وتشجيع فخامة نوري السعيد على هذا الأساس بدأ والدنا بتعليمنا بالمدارس"[١٣].

لقد تفاعلت عوامل عدة فيما بينها اسهمت بشكل واضح في بروز شخصية محمد مشحن الحردان كان في مقدمتها الثقل العشائري، فضلاً عن كونه محامياً في مجتمع يسوده الجهل

وعمله في الوزارة مرتين[١٤]، اشترك محمد مشحن الحردان في المؤتمرات البرلمانية الدولية المنعقدة في استانبول عام ١٩٥١، ثم في روما، وهلنسكي، ودوبرومنيك (يوغسلافيا)، ونيس (فرنسا)، وبانكوك (سيام)، ولندن عام ١٩٥٧، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انصرف إلى الأعمال الاقتصادية متنقلاً بين لندن والدول الأوربية الاخرى إلى أن توفي بلندن في نهاية التسعينيات من القرن الماضي[١٥].

المحور الثاني

موقف محمد مشحن الحردان من التطورات السياسية في العراق حتى توليه وزارة الاقتصاد والزراعة ١٩٥٨.

كان للنائب محمد مشحن الحردان مداخلات ونقاشات وأراء كثيرة في مجلس النواب، ففي الجانب السياسي كان معارضاً للمعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠، إذ طالب في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠ الحكومة العراقية بتحديد الوسائل الواجب اتخاذها لإلغاء المعاهدة في سبيل الحصول على الاستقلال التام غير المنقوص، بدلاً من بقاء العراق مرتبطاً بمعاهدة فرضت عليه تحت آسنة الحراب البريطانية على حد تعبيره[١٦].

طالب النائب محمد مشحن الحردان خلال مناقشة الميزانية العامة للمالية عام ١٩٥١ ضرورة بناء العراق على أساس حزبي ومبدئي، مع فسح المجال لجميع الهيئات والأشخاص مزاولة العمل السياسي بشكل رسمي، والانضمام في الأحزاب لغرض معالجة قضايا البلد، فضلاً عن مطالبته بفسح المجال أمام الحريات الدستورية، كما طالب الهيئات والأحزاب السياسية الأخرى أن تتقدم بمناهج تساعد على معالجة قضايا الوطن وترك القضايا الشخصية، كما أيد طروحات محمد مهدي كبة[١٧] رئيس حزب الاستقلال[١٨] واعضائه من النواب قائلاً: "أنا من الأشخاص الذين يقدرون لهذا الحزب والأشخاص الذين على رأسه اتجاهاتهم السياسية الصحيحة في معالجة هذه القضايا وابتعادهم عن الأمور الشخصية"[١٩]، وخلال مناقشة ميزانية عام ١٩٥٢ طالب النائب محمد مشحن الحردان بضرورة تقديم لائحة لترفيع القضاة والحكام كونهم في وضع مالي حرج مما يشكل خطراً على سير العدالة وخوفاً عليها من الانحراف وأنه سمع عن وقوع اساءة تصرف بسبب ضيق الحال يرافقهُ الضعف الأدبي لدى بعض الحكام[٢٠].

ولبلوغ الملك فيصل الثاني[٢١] سن الرشد جرى تتويجه في ٢ أيار ١٩٥٣ أمام مجلس النواب وفي اليوم التالي تولى سلطاته الدستورية كملك على العراق[٢٢] وقد رحب النائب محمد مشحن الحردان بالعهد العراقي الجديد وأثنى على ما جاء بخطاب الملك فيصل الثاني، لأنه أكد على أن الحكم سيكون ملكياً دستورياً وفقاً للروح الديمقراطية، ودعا إلى اختيار مستشارين أكفاء للملك ممن هم بعيدين عن الشبهات والعلاقات الشخصية والاتجاهات السياسية[٢٣].

شارك النائب محمد مشحن الحردان في الجلسة المنعقدة في ١١ أيار ١٩٥٣ وطالب الحكومة أن تشرع في إعادة الأحزاب كونها من متطلبات الديمقراطية من أجل أن يمارس السياسيون فيها نشاطاتهم السياسية على مبدأ النظام الديمقراطي، إذ أعتمد النائب على مبدأ لا توجد ديمقراطية بدون أحزاب[٢٤]، وخلال القاء الملك خطاب العرش في ١ كانون الأول ١٩٥٣ وكان الخطاب منهاجاً لحكومة محمد فاضل الجمالي[٢٥]، لذلك توجه النائب محمد مشحن الحردان بسؤال إلى رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي مفاده: هل أن وزارته بعيدة عن المحسوبية والمنسوبية أم أنها كانت على ذلك الأساس فأجاب الجمالي قائلاً: "أنا فقط وددت أن أرد على الزميل المحترم وأقول وأوكد أن في تشكيل هذه الوزارة لم تكن هناك محسوبية ولا منسوبية"[٢٦].

وخلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ نيسان ١٩٥٤ وجه النائب محمد مشحن الحردان انتقاداً لاذعاً لوزارة محمد فاضل الجمالي لعدم أنجازها أي عمل اصلاحي وعدت به الوزارة في منهاجها، وأوضح أن دورها أمتاز بالتطبيل والتزمير والتصريحات الفارغة، وصرح قائلاً: "أذا كانت المراكز الوزارية حقولاً تجريبية فإن الشعب قد ضج ويريد مجالاً للخدمة ويريد أن لا يأتي للحكم ألا أصحاب الكفاءات ليقوموا بأداء الخدمة[٢٧]، وخلال الجلسة المنعقدة في ١٥ كانون الأول ١٩٥٤ عّبر محمد مشحن الحردان عن سروره بصدور بيان حكومة محمد فاضل الجمالي بأنها ستعمل على إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، لأنها لا تلائم الظروف وتتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وعد الحردان ذلك خطوة جيدة ستؤدي إلى توجه العراق إلى سياسة خارجية سليمة، وكذلك أشار إلى أن الغاء المعاهدة سيمهد الطريق على العراق في تحقيق الوحدة مع الدول العربية[٢٨]، وعند مناقشة الميزانية العامة للمالية عام ١٩٥٥ طالب النائب محمد مشحن الحردان وزارة العدلية للإيفاء بوعودها مثل بناء دور للقضاء في جميع انحاء العراق، موضحاً أن الحكام يسكنون في دور لا تليق بهم، فضلاً عن أن معظمهم يستأجرونها بمبلغ يفوق قابليتهم كما طالب بزيادة تلك المرتبات[٢٩].

أما عن مشاريع الأحلاف الغربية[٣٠] فقد كان النائب محمد مشحن الحردان من أوائل النواب الذين انتقدوا تلك الأحلاف وتصدوا لها، كما وجه الحردان انتقاده إلى الحكومات العربية لأنها

هاجمت المعسكر الشرقي الذي لم يحتل أي بلد عربي، مشيراً على أنها محتلة من قبل الدول الغربية، لذلك ناشد بلدان العالم العربي بأن ترسم الخطوط الأساسية لسياستها الخارجية بما يخدم مصالحها، وأن توجه جهودها لمحاسبة الدول المحتلة لها وأن تتعاون مع المعسكر الذي يضمن مصالحها[٣١]، كما حذر النائب محمد محن الحردان في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١ آذار ١٩٥٢ حكومة نوري السعيد الحادية عشر من الانضمام إلى مثل تلك الأحلاف لأنها ستؤدي إلى نتائج وخيمة وعواقب سيئة لمستقبل الدول العربية السياسي والاقتصادي[٣٢].

وخلال الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب عام ١٩٥٦ المنعقدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٧ أستعرض الأعضاء علاقات العراق الخارجية، إذ ارتفعت الأصوات التي تعرب عن استنكارها للنفوذ الأمريكي المتزايد في العراق والضغوط على الحكومات العراقية المتعاقبة لتوافق اتجاهات سياستها الخارجية مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وجسد تلك التصورات والمواقف الشعبية النائب محمد محن الحردان في الجلسة الثانية المنعقدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٧، ناقلاً سخط الشعب العراقي قائلاً: "أن الذين يقولون بأنهم أحرار في تقرير مصيرهم فأن قولهم هذا كذب ورياء... وهذا ما حدا برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ايزنهاور أن يعلن صراحة ان بلاده ستقاوم أي تغلغل وليس أي اعتداء عسكري شيوعي في هذه المنطقة فماذا يقول هؤلاء السادة ؟ هل يدعون أنهم يخدمون البلاد العربية ؟ وقد أوصلنا إلى هذه الحالة بحيث أصبحنا لا نملك من تقرير مصيرنا شيئاً أقول هذا بصراحة"[٣٣].

وفما يخص العلاقات العراقية العربية ومنها مصر فقد أتسمت بالإيجابية فعندما أقدمت الحكومة المصرية على ألغاء معاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا في ٨ تشرين الأول ١٩٥١ أنتقد النائب محمد مشحن الحردان الحكومة العراقية لأنها لم تُطلع المجلس النيابي والرأي العام على الأحداث في مصر والبلدان العربية الأخرى وتحدث قائلاً: "... ان من واجب الحكومة في مثل هذه الظروف التي تحدث في بلد كمصر أن نلتمس من سموا الوصي على العرش دعوة المجلس إلى دورة استثنائية لاطلاع المجلس والرأي العام عما يدور ويحدث في الأقطار العربية ... وعلى خطوات الحكومة لتؤدي واجبها نحو مصر في كفاحها"[٣٤]، وعندما رفضت الحكومة البريطانية الجلاء عن قناة السويس بطلب من مصر في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٢ تسبب ذلك في اندلاع المعارك بين الجانب المصري والقوات البريطانية في منطقة القناة، فقام النائب محمد مشحن الحردان من توجيه انتقاداً لاذعاً للحكومة العراقية لعدم وقوفها إلى جانب مصر قائلاً: "ان موقف الحكومة العراقية في الفترة الأخيرة كان موقف المتفرج بالنسبة إلى الأزمة المصرية، لأن الحكومة العراقية لم تسند المطالب المصرية اسناداً قوياً عن طريق مطالبة القوات الأجنبية بالنزوح عن

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٢

أراضيها ولم تتخذ الخطوات اللازمة لذلك، أما أن تنتظر إلى أن تصل الحكومة المصرية إلى نتيجة وعند ذلك تنظر الحكومة فهذا أمر غير صحيح، لأن هذا الحال يضعف من مصر كما يضعف سياسة البلد في الداخل والخارج..."[٣٥].

أما سورية فقد أعتدى الكيان الصهيوني على منطقة الحولة في الحدود الجنوبية السورية وأزداد الوضع خطورة في أواخر نيسان عام ١٩٥١ مما دفع الحكومة السورية لطلب معونة عسكرية من حكومة نوري السعيد الحادية عشر لنجدة قواتها وصد الاعتداءات الصهيونية فجاء رد نوري السعيد عندما صرح قائلاً: "... في هذه الدقيقة التي أتكلم فيها في هذا المجلس أن الحرس وبعض قطع من المدافع ضد الجوا دخلت في سوريا وعلى وشك أن تشغل مراكزها مع السلطات السورية، وإخواننا السوريون سيشاهدون في جو سوريا عدداً من المقاتلات من القوة الجوية الملكية العراقية وستبقى هذه الطائرات المقاتلة والمدافع ضد الجو هناك إلى أن تستغني عنها سوريا"[٣٦]، حاز ذلك الموقف المشرف على ترحيب وشكر النائب محمد مشحن الحردان قائلاً: "... لا يسعني ألا أن أسجل شكري العظيم لفخامة رئيس الوزراء على الخطوة الجريئة التي أتخذها لمساعدة الشقيقة سوريا وأنني أعتقد جازماً بأن هذه الخطة هي أول خطو حقيقية في سبيل بناء الوحدة العربية و أنها ستثبت للجميع بأن الذين يدعون إلى الوحدة العربية هم في العراق، أن هذه الخطوة التي قامت بها الحكومة العراقية ... ستثبت لجميع الناطقين بالضاد أن الحكومة العراقية تعمل دائماً في سبيل بناء الوحدة العربية"[٣٧].

أنتقد النائب محمد مشحن الحردان حكومة نوري السعيد الحادية عشر كونها لم تتطرق إلى القضية الفلسطينية في خطاب العرش وعّد فلسطين أرض عربية مقدسة، وطالب الحكومة اغتنام كافة الفرص والاستعداد التام لليوم المشهود الذي لا بد وأن يطرد اليهود[٣٨]، وفي الجلسة المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩٥٢ تقدمت حكومة نوري السعيد بلائحة قانون مكافحة التهريب في الأراضي الفلسطينية المحتلة رحب النائب محمد مشحن الحردان بها وطالب بتطبيقها فوراً وعّد مقاطعة الكيان الصهيوني سلاح العرب الوحيد بعد أن تقاعسوا عن رد الكيان الصهيوني بقوة السلاح، كما وجه طلباً إلى الحكومة العراقية بمقاطعة الكيان الصهيوني والحكومات لا سيما العربية منها التي تسمح باستيراد البضائع من وإلى الكيان الصهيوني، وعلى الحكومة أتخاذ الخطوات الكفيلة بالاتصال بالحكومات التي تتعامل مع الصهاينة وتحذيرها من مغبة تهريب البضائع عن طريق التجار وأصحاب المراكز السياسية[٣٩].

حضر النائب محمد مشحن الحردان الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة في ١٥ آذار ١٩٥٢ إذ لخص ما يدور بين أوساط الرأي العام العراقي بصدد نوايا الولايات المتحدة الأمريكية تجاه

القضية الفلسطينية مبيناً أن سياسة الولايات المتحدة كانت منذ البداية ضد مصلحة الشعوب العربية وأنه لا توجد حسن نية لدى السادة الأمريكان[٤٠].

يتضح مما سبق أن النائب محمد مشحن الحردان كان لهُ دور فاعل في جلسات مجلس النواب، كما كان له مشاركات وطروحات جريئة تخص الوضع السياسي داخل العراق وخارجه.

أما عن المناصب الوزارية فقد تولى النائب محمد مشحن الحردان وزارة الاقتصاد لأول مرة في حكومة عبد الوهاب مرجان في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧[٤١]، وكان الوزير محمد مشحن الحردان يشعر أن مدير النفط العام السيد احسان رفعت يسئ التصرف بواجبات وظيفته، مما دفع الوزير إلى منحه إجازة طويلة الأمد حتى يقرر مصيره، ألا أن وزير المالية نديم الباجه جي[٤٢] يثق بمدير النفط ثقتاً تامة، فنصحهُ بعدم استعمال أجازته فآل الأمر إلى سحب يده من الإدارة، مما أدى إلى انتقال المهاترات بين الوزيرين المذكورين إلى مجلس النواب، مما أضطر وزير المالية إلى الاستقالة من منصبه[٤٣]، وعلى الرغم من قصر مدة تولي محمد مشحن الحردان الوزارة التي لا تتجاوز العام الواحد، ألا أنها لم تخلوا من الانجازات التي قام بها أثناء توليه الوزارة، إذ أهتمت الوزارة بتفعيل علاقاتها التجارية والاقتصادية بالدول في سبيل أيجاد سوق لتصريف المنتوجات العراقية، لأجل ذلك أرسلت بعثة اقتصادية إلى الاقطار الأسيوية للبحث في تعزيز العلاقات التجارية لرفع صادرات العراق من المنتوجات، كما زودت وزارة الاقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية بحاجتها من الوقود بعد طلب حكومتها، كون الأردن كانت تزود بحاجتها من الوقود عن طريق عقود مع شركات النفط[٤٤]، فضلاً عن ذلك أنهت دائرة الإحصاء الرئيسية التابعة للوزارة من أعداد تقرير لإحصاء الخدمات في عموم العراق لعام ١٩٥٧، وتضمن فعاليات اقتصادية متنوعة، وأضاف ذلك التقرير إحصاءات هامة بالاقتصاد الوطني وأحتوى على كميات كبيرة من الإحصاءات التفصيلية التي تهيئ أساس ثابت للعمليات الاحتسابيه في مجال الخدمات الاقتصادية من الدخل القومي[٤٥].

لم تدم الوزارة المرجانية مدة طويله حتى استقالت مما دفع نوري السعيد على تشكيل الوزارة الجديدة، وقد تولى السيد محمد مشحن الحردان وزارة الزراعة في حكومة نوري السعيد الرابعة عشر للمدة في ٣ آذار ١٩٥٨– ١٩ أيار ١٩٥٨ ولم تكن هناك إنجازات تذكر للوزارة نظراً لقصر مدة توليها التي لم تتجاوز الشهرين والنصف بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤٦].

المحور الثالث

موقف محمد مشحن الحردان من التطورات الاقتصادي والاجتماعية في العراق خلال العهد الملكي.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

أن أوضاع العراق قبل الحرب العالمية الثانية لم تكن مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً وكان وضع الإدارة مرتبك بصورة عامة[٤٧]، إلا أن العراق شهد بعد عام ١٩٤١ استتباب أمني واضح وبدأت الدولة بالتخطيط لاستغلال خيرات البلد لرفع مستوى معيشة الفرد، فبدأت مشاريع التطور والبناء والقيام بأعمال واسعة لتحسين الاقتصاد العراقي[٤٨]، لذلك قدم (١٨) نائب من بينهم النائب محمد مشحن الحردان طلباً إلى حكومة نوري السعيد الحادية عشر لسن لائحة قانون تأميم النفط العراقي[٤٩].

تحدث النائب محمد مشحن الحردان خلال مناقشة الميزانية العامة لعام ١٩٥١ مؤكداً على أنه من المؤيدين لفكرة تأميم النفط العراقي ليكون في مصاف الدول المتقدمة مؤكداً على أنه سيكافح في سبيل نيل حقوق العراق من الشركات الأجنبية المستغلة لثروة البلاد، كما طالب حكومة نوري السعيد باستشارة المختصين للحفاظ على استقلال العراق الاقتصادي محذراً من انفرادها في إدارة شؤون البلاد[٥٠].

وعندما أجري التعديل الأول على لائحة قانون مجلس الأعمار[٥١] أنتقد النائب محمد مشحن الحردان مجلس الأعمار لحصره الجهود بإنشاء المدارس والمستشفيات والمدارس والمباني الحكومية وعدها من واجبات المؤسسات الأخرى، لذى طالب بتوجيه جهود مجلس الأعمار للقيام بمشاريع إنتاجية تعود بالنفع للشعب العراقي، مع وضع خطة متكاملة للاهتمام بشؤون الزراعة ومشاريع الري واستحداث الصناعة الزراعية لغرض التوفيق بين الانتاج الزراعي والأعمال الصناعية الأخرى إذ قال: "أنا ألح على إنشاء المصانع خصوصاً ما يتصل منها بأمور الزراعة كمصانع الورق وغيرها"، كما طالب أيضاً بإنشاء صناعات تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في العراق لاسيما المعادن المتوفرة في شماله[٥٢].

عرضت حكومة نوري السعيد الحادية عشر لائحة قانون المنهاج العام لمجلس الأعمار رقم (٣٥) لعام ١٩٥١ في الجلسة المنعقدة في ٢ شباط ١٩٥١، وتحدث النائب محمد مشحن الحردان عن تلك اللائحة وعدها من أبرز الأعمال التي أقدمت عليها الدولة العراقية منذ تأسيسها وأكمل قائلاً: أن هذا المشروع يعتبر نقطة تحول في تاريخ العراق أذا أحسن المسؤولون القيام بمشاريع عمرانية تؤدي إلى قيام دولة حديثة وتسعى إلى رخاء الجميع"[٥٣] كما طالب المجلس بتخصيص مبالغ لتشجيع صناعة السكر موجهاً انتقاده لمنهج مجلس الأعمار، لأنه لا يحقق المصلحة العامة وفسح المجال لمن يتصرفون بأموال الدولة لوجود فقرات غير واضحة في منهاجه يمكن التلاعب بها، كما جاء وضع المنهاج بصورة متسرعة إذ لم يخصص مبالغ لمناطق

معينة للقيام بمشاريع عمرانية منها لواء الدليم، أيضاً طالب الحردان باستخدام ذوي الكفاءات وأصحاب الخبرة في تنفيذ المشاريع العمرانية[٥٤].

حضر النائب محمد مشحن الحردان في الجلسة المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٥١ وطالب بتخصيص ما نسبته خُمس من واردات النفط إلى مشاريع الري، وخُمس للتعليم الزراعي في كافة أنحاء العراق الزراعية، وتأسيس كلية للزراعة لتخريج مهندسين زراعيين لمعالجة الاوضاع الزراعية المتردية[٥٥]، كما وجه النائب محمد مشحن الحردان انتقاده إلى الحكومات المتعاقبة لعدم أنشائها كلية للزراعة وأوضح أن البلاد بحاجة إلى خبراء زراعيين، فضلاً عن مطالبته بأنشاء مدارس زراعية في المناطق الزراعية، كما طرح قضية أنشاء المدارس الصناعية الخاصة بالآلات الزراعية، لتخريج مختصين قادرين على إدارة تلك الآلات لتعميم الزراعة الميكانيكية[٥٦]، وخلال الجلسة المنعقدة في ١٢ حزيران ١٩٥٢ طالب الحردان الحكومة بتشريع قانون خاص يلغي ضريبة الدخل عن الموظفين[٥٧].

تقدمت الحكومة بلائحة النقل البحري إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٩ حزيران ١٩٥٢، وعّد النائب محمد مشحن الحردان ذلك الأمر خطوة حسنة كان من الواجب اتخاذها قبل مدة، وأنه من المرحبين بها على أن تكون خطوة محفزة ومشجعه لاتساع أعمال الشركة في المستقبل[٥٨]، وفي الجلسة المنعقدة في ١٢ آذار ١٩٥٣ طالب الحردان وزارة المالية لمفاتحة مجلس الأعمار لحفر أبار ارتوازية لزراعة حوالي ثلاث ملايين دونم في لواء الدليم صالحة للزراعة وغير مستثمرة لقلة الماء وإهمال الحكومة[٥٩].

وخلال الجلسة المنعقدة في ٢٣ أيار ١٩٥٣ طالب النائب محمد مشحن الحردان الحكومة بعقد اتفاقيات تجارية تحقق بالدرجة الأولى مصلحة العراق لاسيما تجارة التمور، وأن تسرع في عقد تلك الاتفاقيات والتركيز على مقايضة التمور بالمنتوجات المستوردة[٦٠].

جاء تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والخارجية في لائحة قانون تصديق الاتفاق التجاري بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في ٢ شباط ١٩٥٤، إذ عُرضت تلك اللائحة من قبل نواب المجلس وكان أول المتحدثين النائب محمد مشحن الحردان قائلا: "سادتي في الوقت الذي أرحب بكل أتفاق سواء كان اقتصادياً أم تجارياً بين الدول العربية ألفت نظر الحكومة في وجوب أتخاذ قرارات كفيلة للحيلولة دون التهريب إلى (إسرائيل) ولم أكن لأثير هذا الموضوع لولا الشواهد الكثيرة التي أثبتت أن في الأردن اناساً من ضعفاء الضمائر يهربون الأموال من العراق إلى الأردن"[٦١].

كذلك ناقش المجلس لائحة قانون التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية خلال الجلسة المنعقدة في ٤ كانون الأول١٩٥٤ وطمأن النائب محمد مشحن الحردان نائب السليمانية علي كمال الذي تخوف من منافسة الفواكه والتبوغ العراقية مع الفواكه والتبوغ العربية، وأيضاً طالب النائب محمد مشحن الحردان الحكومة بفتح الحدود والالتزام بتسهيل عمليات التبادل الزراعي بين الدول العربية بغض النظر عن المصالح الخاصة من أجل تحقيق هدف أسمى من المصالح الخاصة ألا وهو الوحدة العربية[٦٢].

أما عن الاوضاع الاجتماعية فقد دعا النائب محمد مشحن الحردان خلال مناقشة ميزانية عام ١٩٥١ الحكومة بضرورة معالجة ظاهرة الرشوة كونها ظاهرة تنم عن سوء سلوك بعض الموظفين، وقد أستشهد النائب بمثال واقعي تعرض له عندما سافر إلى أوربا والتقى بأحد موظفي الشركة البريطانية للنفط على أحد البواخر إذ قال للنائب: "مازلنا نمد وزرائكم السابقين وبعض أبناء البلد برشوة غير مباشرة بإعطائهم خزانات النفط وأنتم لا تحصلون على حقوقكم"، وأضاف النائب قائلاً: "بالطبع العين تستحي من اليد التي تأخذ منها"، من أجل ذلك دعا الحردان بضرورة إعطاء وكالات البنزين والنفط إلى البلديات لتغطي على الرشوة التي يتفاخر بها الأجانب[٦٣]، كما ان أسعار الوقود كانت أحدى المشكلات الاخرى التي لم تستطيع الحكومة من وضع حلول لها، لذلك طالب النائب محمد مشحن الحردان بتخفيض أسعار البنزين لأنها تمس شريحة مهمه من المجتمع[٦٤].

كما حاول النائب محمد مشحن الحردان في الجلسة المنعقدة في ١٦ شباط ١٩٥٢ لفت أنظار الحكومة إلى نقطة مهمه تسترعي عناية المسؤولين وهي قضية إعادة الموظفين المفصولين بسب سوء السلوك إلى مجلس الخدمة في مجلس الأعمار برواتب أعلى من الموظفين المستمرين بالخدمة بكل نزاهة، مما دعا النائب للمطالبة بأن تكون معيشة الموظف النزيه راقية، إذ أبدى مخاوف من تعمد الموظفين الصالحين القيام بأعمال تستوجب الفصل من الوظيفة لغرض العمل في مجلس الأعمار براتب أعلى[٦٥].

أما عن التعليم فقد أنتقد النائب محمد مشحن الحردان خلال مناقشة ميزانية عام ١٩٥١ وزارة المعارف لأنها أغلقت المدرسة المتوسطة التي أنشأها أهالي هيت بحجة عدم وجود كوادر تدريسية، وأوضح النائب أن غلق مكتب الوزير أفضل من أغلاق المدرسة، لاسيما وأن لواء الدليم الممتد من الحدود السورية حتى لواء بغداد لا توجد فيه سوى عدد قليل جداً من المدارس[٦٦].

وفيما يخص الخدمات الصحية طالب النائب محمد مشحن الحردان الحكومة بضرورة أنشاء مستوصفات لعلاج أبناء الريف مع تأسيس مستشفيات في مراكز الألوية والأقضية مجهزة بأحدث

الأجهزة العلمية مع توفير كوادر طبية كافية، أيضاً طالب بتوسيع كلية الطب وأنشاء الأبنية والمختبرات لزيادة عدد طلابها[٦٧]، فضلاً عن ذلك وجه النائب محمد مشحن الحردان سؤلاً إلى وكيل وزير الصحة فيما يخص إكمال وزارة الشؤون الاجتماعية النقص الحاصل في مستشفى الفلوجة مثل أيصال الماء وبناء سياج للمستشفى وتجهيزها بمراوح كهربائية، ألا أن السؤال لم يلق جواباً لغياب وكيل وزير الصحة[٦٨]، حظيت الأمراض السارية والموطنة باهتمام النواب خلال مناقشاتهم موضحين معاناة المرضى والمصابين بتلك الأمراض أمام عجز المؤسسات الصحية والتقصير الواضح من قبل الحكومة ي معالجة تلك الأمراض، ومن أهمها مرض السل الذي أزداد عدد المصابين به وبحسب الاحصائية التي تقدم بها النائب محمد مشحن الحردان بوجود حوالي (١١٣٧) مصاب وهو عدد مخيف ودليل على أنتشار ذلك المرض في البلاد[٦٩].

عرضت حكومة نوري السعيد الثانية عشر لائحة قانون تصريف الماء الأسن، وقد أيد النائب محمد مشحن الحردان ذلك المشروع لخدمة النفع العام والصحة العامة ويوقف حدة أنتشار الأمراض، كما طالب وزارة الداخلية تعميم ذلك المشروع في الألوية الأخرى، وطالب أيضاً بالالتفات إلى مجاري مدينة الرمادي موضحاً بأنها في فصل الشتاء تكون عبارة عن مستنقع لعدم وجود مجاري لتصريف الماء، وصرف مبلغ معين لإيجاد مشروع يخلص المدينة من الماء الأسن للحفاظ على الصحة العامة[٧٠]، كما أيد الحردان ما طرحه نائب أربيل جمال عمر نظمي حول نية الحكومة توزيع منح مالية على البلديات بحسب نسب سكان الألوية وعدها قاعدة سليمة ألا أنها تتنافى مع الواقع، كون بعض البلديات تعطى مساعدات أكثر من غيرها وأشار إلى أن الحكومة قد أهملت لواء الدليم بشكل واضح ولم يحظى باهتمام الحكومة أو إصلاحه مع كثرة شكاوي السكان على الكهرباء ورداءة الطرق وقلة الماء، مطالباً وزارة الداخلية بتخصيص مبالغ لإصلاح جميع مناطق العراق لاسيما مدينتي الرمادي والفلوجة[٧١].

يتضح مما سبق أن الشيخ محمد مشحن الحردان كانت له مشاركات واضحة وفعالة في مجلس النواب إذ لم يكن وجوده شكلياً، وكان جريئاً في طروحاته منتقداً الحكومات التي شُكلت ولم تحقق شيئاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكانت لهُ رؤى استراتيجية في مجال الاقتصاد، ولاسيما النفط عندما طالب بتأميم النفط، فضلاً عن مطالباته المتكررة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع، وذلك ما يثبت أن النفوذ القبلي في مراكز الدولة كانت فاعلة ومتميزة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتائج مهمة تضمنت الآتي:

مثل محمد مشحن الحردان نموذجاً للزعامة القبلية العراقية التي تمكنت الانتقال من النفوذ القبلي إلى مركز الدولة الحديثة عن طريق مشاركته الفاعلة في البرلمان والوزارات الملكية، أن تجربته الوزارية أظهرت أن القيادات القبلية لم تكن بعيدة عن المشاركة في السياسة وعن مشروع التحديث الاقتصادي والزراعي بل شاركت فيه وسعت بجهد لدمج المناطق الريفية وإدخالها في سياسات التنمية الوطنية، تكشف الوثائق البرلمانية عن دوره النشط والفعال داخل مجلس النواب، إذ لم يكن تمثيله رمزياً بل كان يحمل رؤية واضحة ودقيقة عن قضايا الريف والقبائل، فضلاً عن مساهمته في مناقشة السياسات الاقتصادية والتحالفات الدولية في مدة الخمسينيات من القرن الماضي.

أن محمد مشحن الحردان كان شاهداً على مرحلة انتقالية مهمة في التاريخ السياسي العراقي، إذ تداخلت فيها مؤسسات الدولة الناشئة مع البنية الاجتماعية التقليدية، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم تلك المرحلة، ألا أن دور محمد مشحن الحردان تراجع بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة للتغيرات التي حصلت في النظام السياسي، إذ أضعفت الأنظمة اللاحقة الزعامات القبلية، مما دفعه إلى الابتعاد عن المشهد السياسي ومن ثم الهجرة.

الهوامش

(١) خالد أحمد الجوال، موسوعة إعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠-١٩٥٨)، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣، ج ١، ص١٣٨.

(٢) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، دار الحكمة، لندن، (د.ت)، ج٢، ص١٩٧.

(٣) عدنان محمد سلمان الدليمي، أخر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص٩.

(٤) عباس العزاوي المحامي، موسوعة عشائر العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ج٢، ص١٣٠-١٣١.

(٥) مير بصري، المصدر السابق، ص٣٨٧.

(٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، ١٩٨٠، ج١٠، ص٢٩٠-٣١٠.

(٧) مس بيل: ولدت فرترود مرفريت لوثيان بيل Gertrude Margaret Lowthian Bell عام ١٨٦٨ في مقاطعة يور كشاير ببريطانيا، والدها السير هيو بيل Hugh Bell وهو من كبار رجال الصناعة المعروفين في بريطانيا، أكملت دراستها الجامعية في أكسفورد ونالت شهادة التفوق في التاريخ عام ١٨٨٧، بدأت برحلات واسعة في البلدان العربية عام ١٨٩٩، وبدأ نشاطها السياحي المشبوه في العراق عام ١٩٠٩ إذ مسحت البلاد من الشمال إلى الجنوب إذ كلفت بالعمل الاستخباري للجيش البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، توفيت عام ١٩٢٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧-١٩٢٦ ، ترجمة: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٣-١٤.

(٨) محمد رشيد عباس، التكوين الفكري و الاجتماعي لنواب لواء الدليم في العهد الملكي، كلية دجلة الجامعة، مج٢، العدد الأول، ٢٠١٩، ص٤٤.

(٩) حسين محمد علي ضايع، سلسلة السند في نسب البوفهد ، الأنبار، ١٩٩٩، ص١٧١.

(١٠) عبدالوهاب مرجان:(١٩٠٧-١٩٦٤)، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٢ تولى مناصب رفيعة في الحكومة العراقية، إذ أنتخب نائباً عن لواء الحلة في آذار ١٩٤٧، ثم تولى رئاسة مجلس النواب لأكثر من مرة، إلى أن كُلف بتأليف الوزارة عام ١٩٥٧، ينظر: عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٢٢.

(١١) نوري السعيد:(١٨٨٨-١٩٥٨)، ولد في بغداد وهو من أبرز الشخصيات السياسية العراقية في العهد الملكي، تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول عام ١٩٠٢، شارك في الحرب العالمية الأولى، وانظم إلى حكومة فيصل في سوريا، عاد إلى العراق عام ١٩٢١ وشكل الوزارة أربع عشر مرة خلال المدة ١٩٣٠-١٩٥٨، ينظر: عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والانسان، نيورك للترجمة، لندن، (د-ت)، ص٣٥٨-٣٥٩.

(١٢) مير بصري، المصدر السابق، ص١٩٧

(١٣) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص٤٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٤٤.

(١٥) مير بصري، المصدر السابق، ١٩٧.

(١٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣)، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠، ص٤٩.

(١٧) محمد مهدي كبة: (١٩٠٠-١٩٨٤)، وهو داعية قومي وطني، ولد في سامراء من أسرة بغدادية عريقة معروفة بالعلم والتجارة، بدأ حاته السياسة في مطلع العشرينيات عندما عمل مع أصحابه بالتحريض على الانكليز، عين عضواً في الهيئة الادارية للمدرسة الجعفرية عام ١٩٢٤، وفي أواخر العشرينيات أسهم في تأسيس حزب وطني معارض (الجمعية الوطنية) واندمج مع الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن، وفي عام ١٩٤٦ أسس مع رفاقه حزب الاستقلال. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ج١، ص١٩٦-١٩٧.

(١٨) حزب الاستقلال: أحد الأحزاب المعارضة العلنية تأسس في ثلاثينيات القرن الماضي أشترك أعضاءه في حركة مايس عام ١٩٤١ وتم اعتقالهم بعد فشل الحركة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق سراح اعضاء الحزب وعملوا على تأسيس حزب قومي أجيز في ٢ نيسان ١٩٤٦ وصار محمد مهدي كبة رئيساً له وجاء في منهاجه العمل على تقوية الجامعة العربية، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية، ومقاومة انشاء وطن قومي لليهود، ينظر: قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١١، ص٣٧-٣٨.

(١٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١، ص٦٦٥.

(٢٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١٤)، في ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص١١٩.

(٢١) فيصل الثاني: ولد الملك فيصل الثاني في ٢ أيار ١٩٣٥ في بغداد الأبن الوحيد للملك غازي بن الملك فيصل الأول ووالدته الملكة عالية بنت الملك علي، عنّي والده بتنشئته تنشئة رياضية فأحب الرياضة وكان شغوفاً بممارستها، كما أن والده أراد أن يطبع ولي عهده على الروح العسكرية فأعتاد على اصطحابه في كل عرض عسكري يقام في العاصمة بغداد، توج بشكل رسمي ملكاً على العراق في ٢ أيار ١٩٥٣ بعد انتهاء وصاية خاله الأمير عبدالاله. ينظر: طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ آخر ملوك العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١، ص٩-٤٢.

(٢٢) طارق إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣٢)، في أيار ١٩٥٣، ص٤٠٩-٤١٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٢٥) محمد فاضل الجمالي: (١٩٠٣-١٩٩٧)، ولد في بغداد من أسرة دينية درس في مدارس الليسانس، ثم عين معلماً عام ١٩١٨، بُعث إلى الجامعة الأمريكية في بيروت ونال البكالوريوس منها ثم حصل على الدكتوراه من كولومبيا في التربية، تقلد مناصب عدة في العهد الملكي أهما وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء، توفي عام ١٩٩٧، ينظر: خير الدين الزركلي، اتمام الإعلام ، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢، ج١، ص٢٦٠.

(٢٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (١١)، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٤، ص١٧٩-١٨١.

(٢٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١٤)، في ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص١١٩.

(٢٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٤)، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٤م ص٤٠.

(٢٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (١٤)، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٢٨٨.

(٣٠) مشاريع الاحلاف الغربية: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بدأ الصراع والتكتلات العسكرية بين دول المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، ومع تطورات الحرب الباردة بدأت الخلافات بينهما لاقتسام النفوذ في العالم، إذ قام الاتحاد السوفيتي في نشر أو فرض الشيوعية في دول شرق أوربا، وإقامة حكومات مواليه له، ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية مع دول غرب أوربا التي هددها الوجود السوفيتي، لذلك أخذت الدول الغربية تبذل جهودها في جميع الدول العربية في صورة ترتيبات دفاعية جديدة يشترك فيها الغرب إلى جانب العرب للحفاظ على مصالحها والضغط على البدان العربية لمنع أي نوع من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على قناعة تامة في عقد تحالفات ومعاهدات عسكرية لاحتواء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، ينظر: علي محسن سرهد عباس، موقف سوريا من مشاريع الاحلاف الغربية في الشرق الأوسط ١٩٥٠-١٩٥٥، مجلة آداب الكوفة، العدد(٥٥)، ٢٠٢٣، ج٣، ص٣٨٩-٣٩٥.

(٣١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣)، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠، ص٤٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٢٧٥.

(٣٣) صبري فالح الحمدي، الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الأحلاف الغربية ومشروع ايزنهاور في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، مجلة كلية الآداب، العدد(٧٧)، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣)، في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢، ص١٠.

(٣٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣١)، في ٢١ أيار ١٩٥٣، ص٦٠٦.

(٣٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الجلسة (٦)، في ١٦ أيار ١٩٥١، ص٨٩١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٨٩٢-٨٩٣.

(٣٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الدورة الانتخابية الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣)، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠، ص٤٩.

(٣٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٢٩)، في ٢٦ نيسان ١٩٥٢، ص٤٣٢.

(٤٠) مرفت كريم جواد، جهود النخب السياسية العراقية من أحداث القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد(٧٥)، ٢٠٢٤، ص١٠٦.

(٤١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٩١.

(٤٢) نديم الباجه جي: ولد في ١٨ شباط ١٩٠٤ بمنطقة رأس القرية بشارع الرشيد أحدى محلات بغداد القديمة، ينتمي إلى أحد الأسر المشهورة في العراق ويعود أصلها إلى قبيلة شمر، سافر إلى بريطانيا عام ١٩٣٠ ودرس في الكلية الملكية الامبراطورية بلندن نال منها على شهادة البكالوريوس في العلوم، ثم حصل على شهادة الماجستير من جامعة لندن عام ١٩٣٧، صار وزيراً للمعارف عام ١٩٤٠ توفي عام ١٩٦٩ . للمزيد ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٧٦، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار ٢٠١٥، ص ٢٣-٥٤.

(٤٣) عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٩٥.

(٤٤) أدورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص١٣٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص١٣٧.

(٤٦) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣.

(٤٧) حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٨٨.

(٤٨) مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ص٢٣٥.

(٤٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٢٧)، في ٢٥ آذار ١٩٥١، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٥٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١، ص٦٦٦.

(٥١) مجلس الأعمار: مؤسسة اقتصادية مستقلة أنشأت في العراق عام ١٩٥٠، بمشورة البنك الدولي للأنشاء والأعمار، ضم المجلس ثمانية أعضاء هم: رئيس الوزراء وزير المالية مع ستة اخرين عرفوا بالأعضاء الاجرائيين، وعند تأسيس وزارة الأعمار عام ١٩٥٣ صار وزير الأعمار عضواً في المجلس، أنشأ المجلس خمس دوائر فنية شملت الري، والزراعة، والنقل، والصناعة، والاسكان، كان للمجلس ميزانية مستقلة من العوائد النفطية. للمزيد ينظر: عبدالله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

(٥٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١١)، في ١٦ شباط ١٩٥٢، س١٤٦.

(٥٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١٩)، في ٢ آذار ١٩٥٢، ص٢٩٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ٢٩٦-٢٩٧.

(٥٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١، ص٦٦٥-٦٦٦.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٥٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣٩)، في ١٢ حزيران ١٩٥٢، ص٥٢٩.

(٥٨) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٤١)، في ١٩ حزيران ١٩٥٢، ص٥٤٩-٥٥٠.

(٥٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٢)، في ٢٣ أيار ١٩٥٣، ص٦٣٨.

(٦٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول ١٩٥٢-١٩٥١٣، الجلسة (٣٢)، في ٢٣ أيار ١٩٥٣، ص٦٣٨.

(٦١) أحمد حميد محسن العزي، التجارة الخارجية في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة العراقية، ٢٠٢١، ص٢٤١-٢٥٠.

(٦٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤، الجلسة (٢)، في ٤ كانون الأول ١٩٥٤، ص٨.

([٦٣]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١١)، في ١٦ شباط ١٩٥٢، ص١٤٧.

([٦٤]) عادل غانم حسن العارضي، سياسة العراق الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٥٣-١٩٥٨، مجلة أكليل للدراسات الإنسانية، مج (٥)، العدد(١)-ج (١)، ٢٠٢٤، ص٦٣٠.

([٦٥]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١١)، في ١٦ شباط ١٩٥٢، ص١٤٧.

([٦٦]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١، ص٦٦٧.

([٦٧]) المصدر نفسه، ص١٦٦.

([٦٨]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣٨)، في ٢٥ أيار ١٩٥٢، ص٥١٠.

([٦٩]) مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية على الانترنت: WWW. Rasammorkezi. com

([٧٠]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٠)، في ٢ شباط ١٩٥٥، ص٤١٢-٤١٣.

([٧١]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (١)، في ١٨كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٤٠-٢٤١.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة.

١-محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١.

٢-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١٤)، في ٢٣ شباط ١٩٥٢.

٣-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣)، في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢.

٤-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الجلسة (٦)، في ١٦ أيار ١٩٥١.

٥-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الدورة الانتخابية الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣)، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠.

٦-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٠، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٢٩)، في ٢٦ نيسان ١٩٥٢.

٧-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث ١٩٥٠، الجلسة (٢٧)، في ٢٥ آذار ١٩٥١.

٨-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١١)، في ١٦ شباط ١٩٥٢.
٩-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (١٩)، في ٢ آذار ١٩٥٢.
١٠-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣٩)، في ١٢ حزيران ١٩٥٢.
١١-م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٤١)، في ١٩ حزيران ١٩٥٢.
١٢-محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣٢)، في ١١ أيار ١٩٥٣.
١٣-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (١١)، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٤.
١٤-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٣١)، في ٢١ أيار ١٩٥٣.
١٥-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١.
١٦-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة (٣٢)، في ٢٣ أيار ١٩٥٣.
١٧-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥١، الجلسة (٣٨)، في ٢٨ نيسان ١٩٥١.
١٨-م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، الجلسة (٣٨)، في ٢٥ أيار ١٩٥٢.
١٩-محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (١٤)، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥.
٢٠-م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٤)، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٤.
٢١-م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤، الجلسة (٢)، في ٤ كانون الأول ١٩٥٤.
٢٢-م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٢٠)، في ٢ شباط ١٩٥٥.
٢٣- م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (١)، في ١٨كانون الثاني ١٩٥٦.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١-أحمد حميد محسن العزي، التجارة الخارجية في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة العراقية، ٢٠٢١.
٢-أدورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-٠١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٧.
٣-عبدالله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.
٤-قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١١.
٥-نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٧٦، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار ٢٠١٥.

ثالثاً: الكتب العربية:

١-العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧-١٩٢٦، ترجمة: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣
٢-حسين محمد علي ضايع، سلسلة السند في نسب البوفهد ، الأنبار، ١٩٩٩.
٣-حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠.
٤-خير الدين الزركلي، اتمام الإعلام ، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢، ج١.
٥-طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ آخر ملوك العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١.
٦-عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، بغداد، ١٩٨٠.
٧-عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢٠٠٥.
٨-عدنان محمد سلمان الدليمي، أخر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، ٢٠١٢.
٩-عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والانسان، نيورك للترجمة، لندن، (د-ت).
١٠-مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١.
١١-مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة، لندن، (د.ت).

رابعاً: البحوث والدوريات:

١-صبري فالح الحمدي، الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الأحلاف الغربية ومشروع ايزنهاور في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، مجلة كلية الآداب، العدد(٧٧).
٢-عادل غانم حسن العارضي، سياسة العراق الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٥٣-١٩٥٨، مجلة أكليل للدراسات الإنسانية، مج (٥)، العدد(١)-ج (١)، ٢٠٢٤.

٣-علي محسن سرهد عباس، موقف سوريا من مشاريع الاحلاف الغربية في الشرق الأوسط ١٩٥٠-١٩٥٥، مجلة آداب الكوفة، العدد(٥٥)، ٢٠٢٣، ج٣.
٤-محمد رشيد عباس، التكوين الفكري و الاجتماعي لنواب لواء الدليم في العهد الملكي، كلية دجلة الجامعة، مج٢، العدد الأول، ٢٠١٩.
٥-مرفت كريم جواد، جهود النخب السياسية العراقية من أحداث القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد(٧٥)، ٢٠٢٤.

خامساً: الموسوعات:

١-حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ج١.
٢-خالد أحمد الجوال، موسوعة إعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠-١٩٥٨)، ج٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣.
٣-عباس العزاوي المحامي، موسوعة عشائر العراق،ج٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

١-مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية على الانترنت: WWW. Rasammorkezi. Com

List of Sources

First: Published Documents

1-M.M.N., Twelfth Electoral Session, Third Regular Meeting of 1950, Session (38), April 28, 1951.
2-M.M.N., Twelfth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (14), February 23, 1952.
3-M.M.N., Twelfth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (3), January 19, 1952.
4-M.M.N., Twelfth Electoral Session, First Regular Meeting of 1950, Session (6), May 16, 1951.
5-M.M.N. N, Twelfth Electoral Session, First Regular Meeting of 1950, Third Electoral Session of 1950, Session (3), on December 28, 1950.
6- M.M.N., Twelfth Electoral Session, First Regular Meeting of 1950, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (29), on April 26, 1952.
7- M.M.N., Twelfth Electoral Session, Third Regular Meeting of 1950, Session (27), on March 25, 1951.
8- M.M.N., Twelfth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (11), on February 16, 1952.

9- M.M.N. 10. M.M.N., Twelfth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (19), on March 2, 1952.

10- M.M.N., Fourth Regular Meeting of 1951, Session (41), on June 19, 1952.

11-. M.M.N., Thirteenth Electoral Session, First Regular Meeting of 1952-1953, Session (32), on May 11, 1953.

12-

13-13. M.M.N., Thirteenth Electoral Session, First Regular Meeting of 1952-1953, Session (11), on January 4, 1954.

14- M.M.N. 15. M.M.N., Thirteenth Electoral Session, First Regular Meeting of 1952-1953, Session (31), May 21, 1953.

15- M.M.N., Thirteenth Electoral Session, Third Regular Meeting of 1950, Session (38), April 28, 1951.

16- M.M.N., Thirteenth Electoral Session, Third Regular Meeting of 1950, Session (32), May 23, 1953.

17- M.M.N., Thirteenth Electoral Session, Third Regular Meeting of 1951, Session (38), April 28, 1951.

18- M.M.N., Thirteenth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1951, Session (38), May 25, 1952.

19- M.M.N. 15th Electoral Session, First Regular Meeting of 1954-1955, Session (14), January 5, 1955.

20- 15th Electoral Session, First Regular Meeting of 1954-1955, Session (4), December 15, 1954.

21- 15th Electoral Session, First Regular Meeting of 1954, Session (2), December 4, 1954.

22- 15th Electoral Session, First Regular Meeting of 1954-1955, Session (20), February 2, 1955.

23- 15th Electoral Session, Second Regular Meeting, Session (1), January 18, 1956.

Second: University Theses and Dissertations:

1- Ahmed Hamid Mohsen Al-Azzi, Foreign Trade in the Debates of the Iraqi Parliament (1939-1958), Master's Thesis, College of Education, Iraqi University, 2021.

2-Abdullah Shatei Abhul, The Development Board in Iraq 1950-1958, MA thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1983

3- Edward Abdul-Azim Anbar Al-Himyari, The Iraqi Ministry of Economy (1939-1958): A Historical Study, Master's Thesis, College of Education, Al-Qadisiyah University,

.2017

4-Qabil Muhsin Kadhim Al-Rikabi, Party Life in Iraq 1958-1968, PhD dissertation, St. Clements University, 2011.

5-Nidaa Khudair Mubarak Al-Zaydi, Nadim Al-Pachachi and His Economic and Political Role 1914-1976, MA thesis, College of Education for Humanities, University of Dhi Qar, 2015.

Third: Arabic Books:

1-Iraq in Miss Bell's Letters 1917-1926, translated by Jaafar Al-Khayyat, Arab House for Encyclopedias, Beirut, 2003.

2-Hussein Muhammad Ali Dhaya, The Chain of Transmission in the Lineage of the Al-Bufahd, Anbar, 1999.

3-Hamdi Al-Jaafari, Britain and Iraq: An Era of Conflict 1914-1958, General Cultural Affairs House, Baghdad, 2000.

4- Khair Al-Din Al-Zarkali, Completion of Information, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 2002, Vol. 1.

5- Tariq Ibrahim Sharif, The Life of King Faisal II 1935-1958, The Last King of Iraq, Ghaydaa Publishing and Distribution House, Damascus, 2011.

6- Abdul-Razzaq al-Hassani, A History of Iraqi Ministries, Vol. 10, Baghdad, 1980.

7- Adnan Alian, The Shiites and the Modern Iraqi State, Al-Maaref Foundation, Beirut, 2005.

8- Adnan Muhammad Salman al-Dulaimi, The Final Chapter: A Biography and Memoirs, Al-Ma'mun Publishing House, Amman, 2012.

9- Ismat al-Saeed, Nuri al-Saeed: Statesman and Man, New York Translation, London, (n.d.).

10- Mamoun Amin Zaki, The Flourishing of Iraq Under the Monarchy (1921-1958), Dar al-Hikma, London, 2011.

11-Mir Basri, The Media of Politics in Modern Iraq, Vol. 2, Dar al-Hikma, London, (n.d.).

Fourth: Research and Periodicals:

1-Sabri Falih Al-Hamdi, The United States of America and Iraq: Western Alliances and the Eisenhower Doctrine in the Debates of the Iraqi Parliament 1945-1958, Journal of the College of Arts, Issue (77).

2- Adel Ghanem Hassan Al-Aridhi, Iraq's Economic Policy in the Debates of the Iraqi Parliament 1953-1958, Akleel Journal for Human Studies, Vol. (5), No. (1)-Part (1), 2024.

3-Ali Mohsen Sarhad Abbas, Syria's Position on Western Alliance Projects in the Middle East 1950-1955, Journal of the Arts of Kufa, No. (55), 2023, Part 3. 4- Muhammad Rashid Abbas, The Intellectual and Social Formation of the Representatives of the Dulaim District during the Monarchy, Dijlah University College, Vol. 2, No. 1, 2019.

4- Marwa Karim Jawad, The Efforts of the Iraqi Political Elites Regarding the Events of the Palestinian Cause 1948-1958, Kufa Studies Center Journal, University of Kufa, No. (75), 2024.

Fifth: Encyclopedias:

1- Hamid Al-Mutabbi, Encyclopedia of Iraqi Media in the Twentieth Century, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1995, Vol. 1.

2- Khalid Ahmed Al-Jawwal, Encyclopedia of Media of Senior Politicians of Royal Iraq (1920-1958), Vol. 2, 1st ed., General Cultural Affairs House, Baghdad, 2013.

6- Abbas Al-Azzawi, Attorney at Law, Encyclopedia of Iraqi Tribes, Vol. 2, Arab House for Encyclopedias, Beirut, 2005.

Sixth: Websites:

1- Al-Rafidain Center for Strategic Studies on the Internet: www. Rasammorkezi. Com